

طارق فهمى العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي: توافق نشاط التأجير التمويلي مع الشريعة يدعم انتعاش القطاع

● الاقتصاد يعانى لكن الرهان على قدرة مصر على التعافى كبير

« كتب - سعيد الأطروش:

أعلن طارق فهمى العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي عن تأجيل الشركة للتوسعات الاستثمارية الجيدة التي كانت تنوى ضخها في السوق المصرى خلال الفترة المقبلة انتظارا الى ظهور الرؤية الاقتصادية في البلاد مؤكدا على استمرار الشركة الرائدة في مجال التأجير التمويلي في مصر في تقديم خدماتها الى السوق انتظارا الى اتضاح الامور.

وقال فهمى إن كل الخطط التوسعية التي كانت موضوعة في ديسمبر ٢٠١٠ تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى فكنا قد وضعنا استراتيجية لمدة أربع سنوات كان من المفترض افتتاح أربع أو خمس شركات منها مشاريع متوسطة وصغيرة في مجال التأجير التمويلي في القطاعات المختلفة وكنا نخطط لشراء مبنى جديد ، كما كنا نعمل على ضخ استثمارات جديدة خلال الفترة القادمة تصل إلى مليار جنيه توفر آلاف فرص العمل ولكن تم تأجيل كل هذه المشاريع إلى أجل غير مسمى وذلك بسبب الصورة الضبابية الحالية عند المستثمرين.

وحول تأثير نشاط التأجير التمويلي خلال الفترة الماضية أكد العضو المنتدب لشركة التوفيق أن كافة الأنشطة وعلى جميع الأصعدة تأثرت بشكل أو بآخر إلا أن الأمل مازال باقيا في قدرة الاقتصاد المصرى على التعافى والعودة سريعا الى نقطة التوازن وتلافى الآثار السلبية للفترة الماضية مؤكدا على أن الفترة المقبلة بلا شك ستكون افضل والعملية مسالمة وقت تمنى الا تطول ويطول الانتظار.

وكشف فهمى عن انشاء كيان قانونى يضم كافة شركات التأجير التمويلي العاملة في



طارق فهمى

مصر وهي جمعية تضم ٢٠ عضوا يمثلون نشاط التأجير التمويلي في مصر. وأضاف : لقد أصبح لدينا كيان قانونى نستطيع من خلاله مخاطبة شركات التأجير التمويلي والهيئات الحكومية المختلفة مثل هيئة الرقابة المالية وهيئة الاستثمار بصورة تعبر عن جميع العاملين في شركات التأجير التمويلي.

وأكد العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي أن نشاط التأجير التمويلي نشاط واعد من نشاطات التمويل في مصر لكونه يعمل على خلق نوع من التسهيلات الضريبية بمعنى أن تستطيع دفع حساب المعدات على مدار سنوات أقل من سنوات عمرها الافتراضى وتقوم بتحميلها على حساب الأرباح والخسائر مما يؤدي إلى خفض الوعاء الضريبى وبالتالي يقلل من الضرائب التي يتم دفعها لافتا الى أن الشركات الكبيرة ذات النظام المالى عالى الكفاءة وتطبق معايير الحوكمة تفضل التأجير التمويلي وتعطيها ميزة

أكبر في التقييم بالنسبة للمحللين المالىين فهذا النظام يعتبر جيدا جدا بالنسبة للشركات الكبيرة والتي أصبحت تعتمد على هذا النظام بصورة كبيرة.

وقال ان للتأجير التمويلي نشاط يتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية وهو ما يناسب شريحة كبيرة من المجتمع المصرى مما يجعلها تعمل بنظام التأجير مشيرا الى ان شركات التأجير التمويلي تقوم بشراء الأجهزة التي يستخدمها المصنع ويتم تأجيرها وفي النهاية صاحب المصنع يستفيد من الأجهزة التي تساعده على الإنتاج والربح.

وقال فهمى ان هناك اكثر من ١٠ بنوك تسعى للحصول على رخص لممارسة نشاط التأجير التمويلي في مصر في عام ٢٠١١ ولكن الأحداث التي أعقبت الثورة حطت الأمور تتوقف الى حد ما ولكن في المقابل لدينا خمس شركات عاملة وفاعلة في السوق المصرى حاليا كما ان هناك شركات جديدة حاليا مثل شركة قام بإبنتائها البنك الوطنى للتنمية وشركة أخرى انشأها غبور إضافة إلى شركة أوتيكس والتي تعد شركة متخصصة في مجال التأجير التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة وتركز أكثر في مجال السيارات.

وأكد العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي أن السوق المصرى يستوعب أكثر بكثير من عدد الشركات العاملة حاليا في مجال التأجير التمويلي كما ان حجم تمويل شركات التأجير التمويلي في مصر لا يتعدى ٢٪ مقارنة مع حجم التمويل العام في مصر وهذا دليل على الفرص الاستثمارية الكبيرة لهذا المجال في مصر.